

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/١٧٠٣

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضو الهيئة القضاية السعادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبداللات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز الأول :-

الممیز : / وكيله المحامي الدكتور

الممیز ضده : - الحق العام.

التمييز الثاني :-

الممیز : - مساعد النائب العام لدى محكمة الجنایات الكبرى

الممیز ضدهم : - ١

- ٢

- ٣

- ٤

- ٥

- ٦

- ٧

- ٨

- ٩

- ١٠

- ١١

بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى رقم (٢٠١٣/١٢) بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ المتضمن تجريم المميز بجناية القتل في حدود المادة (٣٢٦) عقوبات وتجريم المميز الأول بجناية الشروع التام بالقتل في حدود المادتين (٣٢٧ و ٧٠) عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنة والرسوم وتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية الشروع بالقتل إلى جنحة الإيذاء وإدانته بالوصف المعدل وتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده بالقتل بحدود المادتين (٧٠ و ٣/٣٢٧) عقوبات إلى جنحة الشروع بالقتل المقترب بالعذر القانوني المخفف بحدود المواد (٣٢٧ و ٧٠ و ٩٨) عقوبات وإعلان براءة باقي المميز ضدهم من الجنائيات المسندة إليهم.

طلابين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :-

وتتلخص أسباب التمييز الأول المقدمة من المتهم بما يلي :-

- ١ - القرار المميز مستوجب النقض لأنه قام على افتراض أن الطلاقة التي أصابت المجنى عليه كانت من الطلاقات الثلاث أو الأربع التي أطلقها المميز.
- ٢ - الحكم المميز مستوجب النقض وذلك لخطأ المحكمة في معالجتها للركن المادي للجريمة وكذلك ما ذكرته عن الركن المعنوي.
- ٣ - القرار المميز مشوب بفساد الاستدلال والتناقض مما يجعله مستوجب النقض .
- ٤ - القرار المميز مخالف لأحكام المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية.
- ٥ - الحكم المميز مستوجب النقض لتحميله كلام ثلاثة من شهود النيابة ما ليس فيه .
- ٦ - القرار المميز مخالف لما استقر عليه الاجتهاد القضائي من أنه إذا تولد الشك سواء

نتيجة بيات الدفاع أو بيات النيابة فإن الشك يفسر لمصلحة المتهم وليس ضده.

- ٧- القرار المميز مستوجب النقض لمخالفته ما استقر عليه الاجتهد القضائي من أنه إذا كان هناك خصومة بين الشاهد والمتهم فإنه يتبع أخذ هذه الشهادة بعين الحيطه والحضر الذي يصل إلى عدم الأخذ بهذه الشهادة.
- ٨- القرار المميز مخالف لأحكام القانون.
- ٩- القرار المميز جاء على خلاف القانون.
- ١٠- القرار المميز مستوجب النقض لأنه جاء مشوباً بالتناقض والتضاد.
- ١١- القرار المميز مستوجب النقض لإخلاله بحقوق الدفاع.
- ١٢- لم تسفر التحقيقات عن تحديد مصدر الطلقة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه فإن التطبيق الواجب إعماله هو نص المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات.

ويتألف سبب التمييز الثاني المقدم من مساعد النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى بما يلى :-

- لم تقم المحكمة بوزن البينة وزناً دقيقاً إذ جاءت بيات النيابة كافية لجرائم المميز ضدتهم عن الجنائيات المسندة إليهم بالوصف الذي أسنده النيابة العامة وجاءت هذه البينات متوافقة ومتساندة في دلالتها .

بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣ رفع مساعد نائب عام الجنائيات الكبرى القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/١٢) بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٠ المتضمن:-

إدانة المتهم بجناية حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣٤١ و ١١) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملًا بالمواد ذاتها حبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادر السلاح الناري. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل

خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات و عملاً بالمادة ذاتها وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة عشرين سنة والرسوم .

عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٧٠ و ٣٢٧) عقوبات و عملاً بالمواد ذاتها وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة سبع سنوات والرسوم .

عملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

كون القرار مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى فإني أرفع لمحكمتكم ملف القضية المشار إليها أعلاه لإجراء المقتضى القانوني. مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبيباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لهذا التمس تأييده.

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً وقبول التمييز الأول موضوعاً ونقض القرار المميز ورد التمييز الثاني موضوعاً .

lawpedia.jo
ردار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى قد أحالت المتهمين :-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

-٥-

- ٦
- ٧
- ٨
- ٩
- ١٠
- ١١
- ١٢

الفريق الثاني :-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥
- ٦
- ٧
- ٨

ليحاكموا لدى المحكمة عن التهم التالية :-

- ١ - جنائية القتل بحدود المادة (٣٢٦) عقوبات للمتهم من الفريق الأول .
- ٢ - جنائية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٧٠ و ٣/٣٢٧) عقوبات لجميع المتهمين من الفريق الأول (باستثناء) للمتهمين من الفريق الثاني .
- ٣ - جنائية التدخل بالشروع بالقتل بحدود المواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٢/٨) عقوبات من الفريق الأول للمتهمين من الفريق الثاني.

- ٤- جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المواد (٣٧٤ و ١١٤ د) من قاتلون الأسلحة النارية والذخائر لجميع المتهمين من الفريق الأول (باستثناء والمتهمين من الفريق الثاني .
- ٥- جنحة الإيذاء بحدود المادة (٣٣٤) عقوبات للمتهمين الأول ولجميع المتهمين من الفريق الثاني (باستثناء
- ٦- جنحة إلحاق الضرر بمال الغير بحدود المادة (٤٤٥) عقوبات لجميع المتهمين من الفريق الأول (باستثناء ولجميع المتهمين من الفريق الثاني .
- ٧- جنحة حمل وحيازة أدوات خطرة على السلامة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات للمتهمين الأول .

نظرت محكمة الجنابات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٣/١٢) تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ توصلت فيه إلى اعتقاد الواقعية الجرمية التالية :-

بالتدقيق في كافة أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة فيها تجد المحكمة بأن وقائعها كما قنعت بها تتمثل بأنه وقبل واقعة هذه القضية بحوالي يومين حصلت مشاجرة بسيطة بين أولاد المتهم وأولاد المتهم في قرية نعير / وادي السير وتم الاتفاق بينهم على إجراء الصلح يوم السبت إلا أنه وفي يوم الجمعة ٢٠١٢/٥/٤ السابق لليوم السبت وبعد أن أدى المتهمون صلاة ظهر الجمعة في مسجد عمر بن الخطاب الواقع في قرية . وبدأوا بالخروج من المسجد حصلت مشاجرة بين ولدي المتهم كل من المتهمين من جهة مع أولاد المتهم كل من المتهمين حيث قام المتهم بإلقاء الحجارة على سيارة المتهم ما أدى لانكسير زجاجها فأخرج المتهم عصياً من صندوق السيارة وحصلت مشاجرة بينهما من جهة مع المتهمين من جهة أخرى وقام الطرفان بضرب بعضهم وحاول الموجدون أن يحجزوا بينهم حتى لا تتفاقم المشكلة خاصة بعد أن حصل تراشق بالحجارة بين الطرفين أي طرف في عشيرتي وخال ذلك خرج

المته من المسجد ولما رأى أن ولديه طرف في المشاجرة ضد جماعة السليحات أخرج مسدساً لون أسود عيار ٩ ملم وأطلق النار بشكل أفقي باتجاه أفراد عشيرة الذين كانوا يقفون في المنطقة العلوية بعد تقاطع الشارع المؤدي إلى المسجد حيث أطلق حوالي أربع طلقات ما أدى إلى إصابة المغدور

فسقط أرضاً بعد إصابته بعيار ناري في ظهره وعندها حرك الشاهد

سيارته لإسعاف المغدور وبعد وعندما قام المتهم

أن شاهد إصابة المغدور بإخراج مسدس كان بحوزته وأطلق النار بشكل أفقي باتجاه جماعة الذين كانوا يقفون في المنطقة المنخفضة عند المسجد ما أدى لإصابة المجنى عليه بعيار ناري في كتفه . ثم ركب المتهم

في المركبة التي تحركت لإسعاف المغدور (ابن عمه وزوج

شقيقه) وخلال ذلك قام بتقريغ المسدس من الذخيرة الحية وتم إسعاف المغدور للمستشفى حيث وصل متوفياً نتيجة لإصابته . وبعدها عند انتشار الخبر بإصابة المغدور وبعد حوالي ربع ساعة قدمت إلى قرية نعير سيارة هونداي لون بانجاني يقودها

ويركب بجانبه ابن شقيقه

وفي الكرسي الخلفي شقيق المتهم عارف وكان هؤلاء موجودين في منطقة وتحركوا إلى قرية نعير بعد سماعهم بإصابة قريبهم المغدور ولما انعطفت تلك

المركبة من خلال التقاطع إلى الجهة العلوية حيث منازل أقاربهم تعرضت لإطلاق العديد من العبارات النارية باتجاهها من طرف جماعة النعيرات الذين كانوا يقفون عند المسجد ما أدى لإصابة المجنى عليه بعيار ناري خلال ركوبه في السيارة ولم يتبين من هم الأشخاص الذين أطلقوا هذه العبارات إلا أنه ثبت أنه قبل قدوم هذه المركبة كان المتهم يحمل بيده سلاحاً نارياً (مسدس عيار ٩ ملم) وبعد إصابة

تحرك ذات السيارة إلى المستشفى لإسعاف دون أن ينزل أحد منها وبعدها

وعلى ضوء إصابة قام المتهم بإطلاق عدة

عيارات نارية من بندقية خرطوش باتجاه جماعة خلال فرارهم مغادرين المكان

كما قام غيره بإطلاق عبارات نارية من أسلحة خرطوش أخرى ما أدى لإصابة المجنى عليهما بجفات رش لسلاح

خرطوش . وبعدها حضرت الشرطة للمكان لفض الاشتباك وقام الشاهد بتسليم الشرطة المسدس المستخدم من قبل المتهم والذي كان

موضوعاً داخل كيس . وبتشريح جثة المغدور تبين أن سبب وفاته هو النزف الدموي الناتج عن تمزق الرئتين والشريان الأبهري الناتج عن الإصابة بمقذوف ناري واحد نافذ مدخله من الظهر وخرج من الصدر وأن اتجاه الإطلاق كان من الخلف إلى الأمام ومن الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين كما تبين أن المجني عليه أصيب بعيارات نارية في ظهره مستقرة في عضلات الظهر وإن إصابته لم تشكل خطورة على حياته وقدرت مدة تعطيله بأسبوعين من تاريخ الإصابة . كما تبين أن المصابين أصيبيا بحبات رش خرطوش وأن إصابة كل منهما لم تشكل خطورة على حياتهما وإن مدة التعطيل للأول () هي لا شيء وأن مدة تعطيل الثاني () أسبوع واحد . كما تبين أن المصاب أصيبي بعيار ناري في كتفه العلوي الأيسر مع كسر في عضة الترقواة اليسرى وإن العيار استقر في عضة الترقواة اليسرى وأن الإصابة لم تشكل خطورة على حياته . كما احتصل كل من المتهمين على تقرير طبي قطعي لكل منها خلاصتها أن مدة تعطيل الأول أسبوع واحد ومدة تعطيل الثاني لا شيء . وتبين من خلال التقرير الفني الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجنائية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٩ أن أربعة من الأطراف الملقطة من مكان الجريمة مطلقة من المسدس المضبوط الذي استعمله المتهم وبباقي الأطراف مطلقة من ثلاثة أسلحة نارية من ذات العيار . وأن الأطرف الفارغة لسلاح الخرطوش مطلقة من موقع الجريمة وعدها ثمانية ملقطة من خمسة أسلحة نارية مختلفة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :-

أولاً : - عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية :-

أ- إعلان براءة المتهمين كل من :-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥
- ٦

-٧

-٨

من جنائية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) عقوبات ومن جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر ومن جنحة إلحاق الضرر بمال الغير وفقاً للمادة (٤٥) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم بخصوص الجرائم المسندة إليهم.

ب- إعلان براءة المتهم ، من جنائية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) عقوبات ومن جنحة إلحاق الضرر بمال الغير وفقاً للمادة (٤٥) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه بخصوص هذين الجرمين .

ج- إعلان براءة المتهمين :-

-١

-٢

من جنائية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) عقوبات ومن جنحة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما بخصوص هذين الجرمين .

د- إعلان براءة المتهمين كل من :-

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

من جنائية التدخل بالشروع بالقتل وفقاً للمواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات المسندة إليهم لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم .

- ١٠ -

ثانياً:- إعلان براءة المتهمين :-

- ١
- ٢
- ٣

من جنحة الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم بخصوص هذا الجرم.

ثالثاً:- إعلان براءة المتهمين :-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥
- ٦

من جنحة إلحاق الضرر بمال الغير المسندة إليهم وفقاً للمادة (٤٤٥) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم .

رابعاً:- إدانة المتهمين كل من :-

- ١
- ٢
- ٣

بجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم على كل واحد منهم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادر الأسلحة النارية حال ضبطها . وحيث إن المتهم قد أمضى هذه المدة موقوفاً فتقرر المحكمة اعتبار هذه العقوبة منفذة بحقه .

خامساً:- أ - إدانة المتهمين كل من :-

- ١

- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

بجنحة الإيذاء وفقاً للمادة ٣٣٤ عقوبات والحكم على كل منهم بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم محسوبة لكل منهم مدة التوقيف .

ب- إدانة كل من المتهمين :

- ١
- ٢

بجنحة إلحاق الضرر بمال الغير وفقاً للمادة (٤٤٥) عقوبات والحكم على كل منهما بالحبس لمدة أسبوعين والرسوم .

ج- إدانة كل من المتهمين :-

- ١
- ٢

بجنحة حمل وحيازة أداة راضة وفقاً للمادة (١٥٥) عقوبات والحكم على كل منهما عملاً بالمادة (١٥٦) من القانون ذاته بالحبس لمدة أسبوعين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم .

د- عملاً بالمادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهمين كل من:-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

وهي الحبس لمدة شهر واحد والرسوم محسوبة لكل منهم مدة التوقيف .

هـ - وحيث إن المتهمين كل من

قد أمضوا العدة المحكوم بها

موقوفين على حساب هذه القضية فتقرر المحكمة اعتبار العقوبة منفذة بحقهم مع
المثابرة على تنفيذ العقوبة بحق المتهم
غير الموقوف على
حساب هذه القضية .

سادساً:- عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية :-

أ- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم
من جنایة
الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣/٢٣٧ و ٧٠) عقوبات إلى جنحة الإيذاء وفقاً للمادة
(٣٣٤) عقوبات مكررة مررتين. وإسقاط الشاكين
لحقهما الشخصي إسقاط دعوى الحق العام عن جنحة الإيذاء بوصفها المعدل وتضمين
الشاكين رسم الإسقاط .

ب- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم
من جنایة الشروع
بالقتل وفقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) عقوبات إلى جنحة الشروع بالقتل المقترب بالعذر
القانوني المخفف طبقاً للمواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٩٨) عقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة
(٩٧) عقوبات بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من
٢٠١٢/٩/٥ لغاية ٢٠١٢/٩/٩ .

و عملاً بالمادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر
والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادر السلاح الناري حال ضبطه .

سابعاً:-

أ- إدانة المتهم
بنجحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص
خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم عليه بالحبس
لمدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادر السلاح الناري (المسدس المضبوط) .

أ- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية :-
تجريم المتهم
بنجایة القتل قصدأً وفقاً للمادة (٣٢٦) عقوبات
وتجريمه بجنایة الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٠) عقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة:-

- ١- عملاً بالمادة (٣٢٦) عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشرين سنة والرسوم .
- ٢- عملاً بالمادتين (٣٢٧ و ٧٠) عقوبات الحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم.
- ٣- عملاً بالمادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع في الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوفيق من تاريخ ٢٠١٢/٥/٧ ومصادره السلاح الناري المضبوط وتضمينه نفقات المحاكمة .

لم يرض المتهم ومساعد النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى بالقرار المشار إليه فطعنا فيه بهذين التمييزين:-

وعن أسباب التمييزين:-

و عن التمييز الأول المقدم من المتهم -
و عن أسباب التمييز الأول الدائرة حول الطعن في وزن البينات وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها وقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :-

أ- من حيث الواقعه :-

فقد أشارت محكمة الجنائيات الكبرى إلى البينة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها في متنه وهي بينة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي للنتيجة التي انتهى إليها والتي نقرها عليها.

ب- من حيث التطبيقات:-

فإن الأفعال الثابتة الصادرة عن المتهم والمتمثلة بقيامه وبعد خروجه من المسجد وبعد مشاهدته لمشاجرة بين أولاده وآخرين من الفريق الثاني بإخراج مسدسه

كان بحوزته وإطلاق النار باتجاه الفريق الثاني بقصد قتل أي منهم حيث كانوا يقفون في المنطقة العلوية مما أدى إلى إصابة المغدور بعيار ناري في ظهره نتج عنه نزيف دموي نتيجة تمزق الرئتين والشريان الأبهري الناتج عن إصابته بمقذوف ناري واحد فإن أفعاله تشكل سائر أركان جنائية القتل قصداً بخصوص قتل المغدور وفقاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات حيث توافر الركن المادي لهذه الجريمة بعناصره الثلاثة من سلوك تمثل بقيامه بإطلاق النار بواسطة مسدس نتيجة تمثلت بوفاة المغدور ومن علاقة سببية بين السلوك والنتيجة حيث حصلت الوفاة بسبب إطلاق النار وارتبط السبب بالسبب.

كما توافر الركن المعنوي لهذه الجريمة بعنصرية العلم والإرادة وذلك بعلم المتهم بأنه يرتكب أمراً محظوراً عليه إتيانه وتجاه إرادته الوعية وال الكاملة إلى ارتكاب ذلك الجرم وإحداث النتيجة، كما توافر القصد الخاص الذي يتطلبه جرم القتل المقصد والمتمثل باتجاه نية المتهم إزهاق روح المغدور وإنهاء حياته الأدمية.

ج- من حيث العقوبة:-

فإن قيام المتهم بإطلاق النار باتجاه أكثر من شخص من طرف دون إصابتهم جميعاً وإنما أصابت المغدور فقط فإن فعله يشكل جنائية الشروع التام بالقتل الواقع على أكثر من شخص وفقاً للمادتين (٣٢٧ و ٧٠) عقوبات باعتباره أتم جميع الأفعال اللازمة لإتمام جريمته وتجريمه بجنائية الشروع بالقتل المسندة إليه .

وبذلك فإن القرار المطعون فيه جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية واقعة وتسبباً فنقرر رد أسباب التمييز المقدمة من المتهم

وعن سبب التمييز المقدم من مساعد النائب العام الذي يدور حول الطعن في وزن البينات .

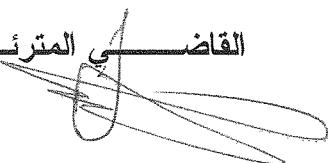
وفي ذلك نجد إن محكمة الجنایات الكبرى وبوصفها محكمة موضوع تستقل في

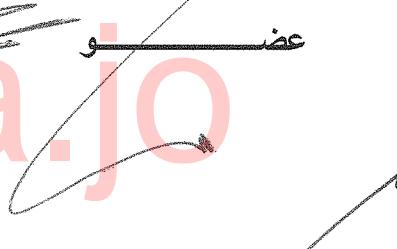
وزن أدلة الدعوى وتقديرها ولا معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دامت استخلاصاتها مستمدّة من خلال البيانات المقدمة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وذلك على مقتضى أحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فنقرر رد هذا السبب .

وعن كون الحكم الصادر بحق المحكوم عليه ممِيزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب تمييز المميز ما يكفي للرد عليه فتحيل إليه تحاشياً للنكرار .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييزين وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٧/١٢/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس عضو عضو عضو


lawpedia.jo
عضو عضو عضو


رئيس الديوان

دف/أ.ك